تفريق بعض أئمة النقد بين الصحبة والرؤية

وأثر ذلك في علم نقد الحديث

د. عبد الرحمن بن سليمان الشايع

قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة طيبة بالمدينة

Ash.a44@gmail.com

ملخص البحث:

تناول البحث بالدراسة عبارات أطلقها بعض أئمة الحديث، وهي نفي الصحبة عن الراوي الذي يروي عن النبي ﷺ وقد رآه رؤيةً ولم يسمع منه، فبيَّن معنى الصحبة ومراتبها، وأن أدناها رؤية النبي ﷺ المجردة، وأن الأئمة في تعريفهم للصحبة يطلقونها مرةً بالمعنى العام الذي يشمل الرؤية المجردة، ويفرِّقون مرةً بينها وبين الرؤية المجردة، وبين أن ذلك هو تفسير كلام النقاد الذين نفوا الصحبة وأثبتوا الرؤية، وهم شعبة وابن معين وأبو حاتم، فهم لم يريدوا نفي أصل الصحبة والفضيلة، وإنما أرادوا نفي ما يوهم أن الراوي قد صحب النبي ﷺ وسمع منه، وبيَّن البحث أن ذلك النفي لا يترتب عليه عَدُّ حديثِ الراوي عن النبي ﷺ منقطعًا مثل روايات التابعين عنه، ولذلك أدخل أصحاب كتب المسانيد، حديث أولئك الرواة في كتبهم.

الكلمات المفتاحية: صحبة، رؤية، شعبة، يحيى بن معين، أبو حاتم.

تفريق بعض أئمة النقد بين الصحبة والرؤية وأثر ذلك في علم نقد الحديث

د. عبد الرحمن بن سليمان الشايع

SOME HEADS OF CRITICISM DIFFERENTIATE BETWEEN THE COMPANIONS AND THE IN-PERSON VIEWING AND ITS IMPACT ON HADITH CRITICISM

Dr. Alshaya, Abdurrahman Sulaiman
Islamic Studies Department - Faculty of Arts and Humanities - Taibah U
Ash.a44@gmail.com

The brief of research:
This research studied the phrases that some heads of hadith have made, which is the denial of companionship for the narrator who narrates from the Prophet, God bless him, and he saw him but did not hear from him. It clarified the meaning of companionship and its levels, and clarified that the lowest of them is the mere watch of the Prophet, God bless him, and that the heads of hadith in their definition of companionship sometimes use companionship in the general sense that includes mere watch, and sometimes differentiate between it and seeing him in the specific sense, and it showed that this is the interpretation of the words of the critics who may have denied companionship and confirmed watch, and they are Shu`bah, Ibn Ma`in, and Abu Hatim, as they did not want to deny the origin of companionship and the legal virtue, but rather they wanted to deny what suggests that the narrator had accompanied the Prophet, God bless him, and heard from him. The research also clarified that this denial does not result in the narrator's hadith being considered Munkate'a like the hadith of the followers from the Prophet, God bless him, and therefore the owners of the Musnad's books, such as Imam Ahmad, included the hadith of those narrators in their books.
Key words: Companionship, vision, Shu`bah, Yahya bin Ma'in, Abu Hatim.

تفريق بعض أئمة النقد بين الصحبة والرؤية وأثر ذلك في علم نقد الحديث

د. عبد الرحمن بن سليمان الشايع

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى مَن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فإن من الرواة الذين رووا الحديثَ عن النبي ﷺ؛ رواةً لم يسمعوا من النبيِّ ﷺ أو اختلف أهلُ العلم في سماعهم، وقد ثبت لهم رؤيةُ النبي ﷺ، وذلك أثبتَ لهم الصحبة بمعناها العام والفضيلة الشرعية التي تُلحقهم بقرن النبي ﷺ، فهاهنا قد كان لبعض أئمة نقد الحديث قولٌ في نفي "الصحبة" عنهم، والاكتفاء بإثبات الرؤية لهم.

وقد وجدتُ ذلك في أقوالٍ لبعض أئمة النقد في عدد من الرواة، فجمعتها، ثم رأيتُ أن أحقِّق مقاصدهم من عباراتهم تلك في هذا البحث، وجعلت عنوانه "تفريق بعض أئمة النقد بين الصحبة والرؤية وأثر ذلك في علم نقد الحديث".

أهمية موضوع البحث: أهمية موضوع هذا البحث أنه متعلق بأمرٍ له شأن في أمر الصحابة ﷺ، وهو نفي الصحبة عمن ثبت رؤيته للنبي ﷺ وثبتت له الفضيلة الشرعية بحسب معنى الصحبة الذي عليه السلفُ وجمهورُ علماء الأمة من بعدهم، فذلك النفي، وإن كان في نصوص قليلة؛ إلا أنه لما جاء بصريح القول عن أئمةٍ كبار لهم وزنهم في علم الرواية والنقد؛ كان لزامًا أن تُفْرَد هذه المسألة بالبحث الذي يفسِّرها ويُجَلِّيها.

مشكلة البحث: إن المستقر المشهور هو أن شرف صحبة النبيِّ ﷺ تنال برؤيته ﷺ، وإن كانت رؤيةً عابرةً مجردة من سماع كلامه أو مجالسته ونحو ذلك، وعلى ذلك عامة أهل العلم، ومن مفردات ذلك أن شرف الصحبة وفضيلتها العامة قد نالها كثيرون ممن حجَّ مع النبيِّ ﷺ في حجة الوداع، ورآه فيها، فمن ثَمَّ جاء نفي الصحبة مع إثبات الرؤية ليكون إشكالًا ينبغي النظر فيه.

حدود البحث: التزم البحث بما توفر من نصوصٍ عن "أئمة النقد"، فاكتفيتُ بأئمة النقد في القرون الثلاثة الأولى، ومع أني لم أجد لمن بعدهم كبيرَ شيءٍ؛ إلا أني آثرتُ حصر البحث بأقوال الأئمة الذي تُعد أقوالهم أصولًا لعلم النقد.

وكذلك التزمت أن يكون إثبات الرؤية ونفي الصحبة منصوصًا عليهما في قولٍ لإمام واحد، وأما إذا كان المثبت غيرَ النافي فليس ذلك مما يدخل في البحث.

وكذلك التزمت في البحث أن يكون الغرض هو تفسير اجتماع النفي والإثبات في كلام ذلك الإمام الناقد وتوجيهه،

وليس الغرض النظر في تفاصيل الروايات التي يشير إليها في درج كلامه مما ليس لتحقيقه أثرٌ في تفسير كلام الناقد.

وعلى ذلك؛ فقد رجعت إلى المصادر التي جمعت كلام أولئك الأئمة، فوجدتُ نصوصًا قليلة مبثوثة في كتب الرجال الأصول.

أسباب اختيار موضوع البحث:

١-أن القول المشهور عند علماء تراجم الصحابة هو أن الرؤية مرتبة من مراتب "الصحبة" بمعناها العام، وأنه لا منافاة بين إثباتهما لرجلٍ واحد، ولكن من النقاد من جعل الاقتصار على الرؤية نفيًا للصحبة، فكان لا بد من تحقيق هذا المقام.

٢-أن نفي الصحبة عمن صحت له الرؤية قد ترتب عليه أثرٌ نقدي في مسألة الإسناد التي يدخل بها حديث الصحابي في المسند، فكان لا بد كذلك تحقيق هذا المقام.

٣-أن نفي الصحبة عمن صحَّت له الرؤية قد ترتب عليه أثرٌ نقدي في مسألة الاتصال الذي يشترطه من يأخذ بشرط الصحة الأعلى، كالإمام البخاري، فلذلك كان لا بد من تحقيق هذا المقام.

أهداف البحث:

١-تبيُّن موافقة أئمة السنة للنصوص الشرعية في معنى الصحبة والتمييز بين مراتبها، وتبيُّن أن عباراتهم النقدية وإن تفاوتت إلا أنها توافق النصوص.

٢-تفهُّم مقاصد الأئمة النقدية الدقيقة في هذا المقام ووضعها مواضعها.

٣-التمييز بين مقاصدهم ومقاصد غيرهم من المتكلمين الذين تكلموا في تعريف الصحبة بكلام نظري ربما أشبه بعض كلام الأئمة، إلا أنه يخالف معانيهم، كما أنه يخالف النصوص الشرعية.

٤-تبيُّن أن المعاني التي أرادها الأئمة الذي نفوا الصحبة وأثبتوا الرؤية؛ هي معان صحيحة لا يخالفهم فيها غيرُهم من أئمة النقد، إنما الاختلاف في اللفظ والعبارة عن المعنى.

الدراسات السابقة: لم أقف على دراسة أفردت هذا الموضوع استقلالًا ولا ضمنًا.

وقد وقفت على بحث عنوانه "دلالة قول الحافظ ابن حجر: (له رؤية) وأثر ذلك على الحديث دراسة تطبيقية من خلال

تقريب التهذيب"، للباحث محمد بن عزيز العازمي، منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، العدد ٧٢ في ٦ جمادى الآخرة من سنة ١٤٤٤هـ (ص٩٩-١٥٥)، وقد اختص المبحث الثالث من دراسته (ص١١٢-١٢٠) بـ"من له رؤية وليست له صحبة"، فذكر فيها ٢١ ترجمة.

وقد نظرت في التراجم التي ذكرها الباحث، فوجدته قد جمعها كلَّها على مفهومٍ خطأٍ لمعنى "الرؤية"، فهو قد أدخل فيمن "له رؤية" مَن أُحضِر عند النبيِّ ﷺ وهو رضيعٌ لا يدرك، أو مَن وُلِد في آخر العهد النبوي من أبناء الصحابة ومات النبيُّ ﷺ وهو صغيرٌ لا يدرك!

وهو في ذلك المفهوم تابعٌ لابن حجر رحمه الله، فإن ابن حجر يقرِّر ذلك، فيقول إن للرجل رؤيةً، ويُعلِّل ذلك بأنه ولد في عهد النبي ﷺ بالمدينة وحسب[(١)].

وكذلك يقول ابن حجر في كثيرين ممن كانوا في عهد النبيِّ ﷺ صغارًا غير مدركين وأحضروا عنده وهم رُضَّعٌ؛ إن لهم رؤية!

ومن ذلك قوله في ترجمة محمد بن أبي بكر الصديق[(٢)]: **(له رؤية)**، وقد اتفقوا على أن محمدًا ولد في ذي القعدة من سنة ١٠هـ والنبيُّ قد انفصل من المدينة محرمًا لحجة الوداع، وكان عمره عند وفاة النبيِّ ﷺ أقلَّ من أربعة أشهر، وصحَّ ذلك في أحاديث حجة الوداع المعروفة، فمن أين تكون له رؤية!

بل الصواب أن محمد بن أبي بكرٍ لا رؤية له ولا صحبة، وهو ما عليه الأئمة المحققون[(٣)].

وكان الأصح أن يخالف الباحثُ ابنَ حجر في توسعة دلالة الرؤية حتى تشمل من رآه النبيُّ ﷺ وهو رضيع، وأن يعتمد مفهوم الأئمة للرؤية، وهو أن يرى الرجلُ النبيَّ ﷺ وهو يميز ويدرك أنه رسول الله، فتلك هي الرؤية المؤثرة التي تجعل الرجل معدودًا في جملة الصحابة، وليس أن يراه النبيُّ ﷺ وهو رضيعٌ لا يدرك، أو يولد في العهد النبوي قريبًا منه مكانًا.

ولذلك لم أجد في ذلك البحث ما يصلح الاستئناس به، وليس هو من الدراسات السابقة، ولكني ذكرته تنبيهًا، لأن في عناوين بعض مباحثه ما يوهم، والله تعالى أعلم.

منهج الباحث: سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي الاستدلالي، وتدرجت في الخطوات التي رجوت أن توصلني إلى

---

(١) انظر: ترجمة جعدة بن هبيرة المخزومي في الإصابة (١١٩/٢).

(٢) تقريب التهذيب (ترجمة٥٨٠١).

(٣) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (١٢٤/١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٠١/٧)، وتهذيب الكمال للمزي (٥٤١/٢٤).

النتيجة المطلوبة، وهي ما يلي:

أولًا: النصوص على هذه المسألة تصريحًا قليلةٌ، وقد جمعتُها من كلام ثلاثةٍ من أئمة النقد الكبار، وهم:

١-إمام النقاد أبو بِسْطَام شُعْبَة بن الحجاج العتكي البصري (ت١٦٠هـ).

٢-الإمام أبو زكريا يحيى بن مَعين البغدادي (ت٢٣٣هـ).

٣-الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت٢٧٧هـ).

فنقلت عنهم سبعة نصوص نفوا فيها الصحبة عن راوٍ، وأثبتوا له رؤية النبي ﷺ، وبعضهم من المشاهير الذين ثبتت لهم أحاديثُ في الفضائل وهو الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ثانيًا: حقَّقْتُ دلالة اسم الصحبة شرعًا، مع الإشارة إلى معان اصطلاحية متأخرة، وجعلتُ ذلك توطئةً لتفهم مقاصد الأئمة المشار إليهم، وكذلك بيَّنتُ معنى "الرؤية" في كلام النقاد.

ثالثًا: حقَّقْتُ معنى كلام الأئمة المشار إليهم ومقاصدهم النقدية.

رابعًا: قصدتُ إثبات توافق مقاصد الأئمة كافة في هذا الباب، وذلك بسبر آثار طريقتهم في أمرين:

١-سَبَرْتُ آثارَ المنهج النقدي الذي ارتضوه في إدخال الحديث الذي يرويه من أثبتوا له الرؤية ونفوا عنه الصحبة في المسند، واستأنستُ في ذلك بصنيع الإمام أحمد في المسند.

٢-سَبَرْتُ آثارَ المنهج النقدي الذي ارتضوه في تحقيق شرط الاتصال الأعلى، واستأنستُ في ذلك بتخريج الإمام البخاري في الصحيح.

خطة البحث: قد جعلت البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وفيها أهمية موضوع البحث، ومشكلة البحث، وحدوده، وأسباب اختيار موضوع البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج الباحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: الصُّحْبَة في النصِّ والاصطلاح.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الصحبة في العربية.

المطلب الثاني: صحبة النبي ﷺ التي تثبت بها الفضيلة.

المطلب الثالث: مراتب صحبة النبي ﷺ.

المبحث الثاني: التراجم التي فرَّق الأئمة فيها بين الصحبة والرؤية.

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: ترجمة قُرَّة بن إياس بن رِئاب المزني البصري رضي الله عنه.

المطلب الثاني: ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: ترجمة عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله القرشي التيمي رضي الله عنه.

المطلب الرابع: ترجمة محمد بن حاطب القرشي الجمحي رضي الله عنه.

المطلب الخامس: ترجمة طارق بن شهاب الأحمسي رضي الله عنه.

المطلب السادس: ترجمة محمود بن الربيع الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه.

المطلب السابع: ترجمة يوسف بن عبد الله بن سلام رضي الله عنه.

المطلب الثامن: خلاصة دراسة التراجم.

المبحث الثالث: الآثار العلمية للتفريق بين الصحبة والرؤية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الآثار المتعلقة بالفضيلة.

المطلب الثاني: الآثار المتعلقة باتصال الحديث.

المطلب الثالث: الآثار النقدية في شروط الصحة العليا.

الخاتمة: وفيها خلاصة البحث.

وألحقت بالبحث قائمةً بالمراجع.

والله تعالى الموفق والمستعان، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الأول

الصحبة في النص والاصطلاح

المطلب الأول: معنى الصحبة في العربية.

الصحبة: مصدر للفعل صَحِب يَصْحَب؛ صُحبةً وصحابة.

قال ابن فارس(٤): **(الصاد والحاء والباء: أصلٌ واحد يدلُّ على مقارنة الشيء ومقاربته)**.

وتلك المقارنة تتفاوت نسبتها، والسياق يحكم في ذلك، فصاحب الدار: ساكنها، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [الحجر: ٨٠]، أي: أهلُ الحجر وساكنوه.

وقال سبحانه: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴿٢٤﴾﴾ [الفرقان: ٢٤] وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴿٦﴾﴾ [غافر: ٦]؛ أي أهلُهما.

وصاحبُ الرجل: مَن يقارنه، كزوجه وأخيه ورفيقه.

وصاحبُ الرجل: تابعه المنقاد له، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الشعراء: ٦١].

وصاحبُ الأمر: ملازمُه المنسوبُ إليه، مثل صاحب الطاعة.

وصاحبُ الرجل كذلك: من قارنه في خصومةٍ وإن كان عدوًّا له، مثل قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النجم: ٢]، وقوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾ [التكوير: ٢٢]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١٨٤﴾﴾ [الأعراف: ١٨٣]، إلى غير ذلك.

فالنسبة في الصُّحبة تكون بحسب السياق، ليست نسبةً ثابتةً لا تتغيَّر.

والصاحب يُجمع على صَحْب وصَحَابة، والأصحاب جمعُ صَحْب(٥).

---

(٤) معجم مقاييس اللغة (٣/٣٣٥).

(٥) تهذيب اللغة للأزهري (٤/٢٦١).

المطلب الثاني: صحبة النبي ﷺ التي تثبت بها الفضيلة.

الذي عليه أئمة السنة هو ما قال الإمام أحمد(٦): **(كلُّ مَن صَحِبَهُ ﷺ سنةً، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعةً، أو رآه؛ فهو من أصحابه؛ له من الصحبة على قدر ما صحبه...، فأدناهم صحبةً هو أفضل من القرن الذين لم يروه...، من التابعين، ولو عملوا كلَّ أعمال الخير)**.

وأوجز ذلك الإمام البخاري في صحيحه فقال(٧): **(مَنْ صَحِبَ النبيَّ ﷺ، أو رآه من المسلمين؛ فهو من أصحابه)**.

وقال الحافظ ابن الصلاح(٨): **(المعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من الصحابة)**.

وهذا القول هو الذي عليه عمل السلف، وأخذ به أهلُ العلم بعدهم.

قال ابن الصلاح(٩): **(وبلغنا عن أبي المُظَفَّر السَّمْعاني المروزي أنه قال: "أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثا أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة"، وذكر أن اسم الصحابي، من حيث اللغة، والظاهر؛ يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه، قال: "وهذا طريق الأصوليين")**.

وقول أبي المظفر السمعاني إن طول الصحبة هو مقتضى دلالة اسم الصحابي؛ فيه نظر، فإن الصحبة لا تدل على ما ذكر في لسان العرب إلا إذا جاء ذكرها في سياق يقتضيها، كما في قوله تعالى في أبي بكر ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾

---

(٦) رواه عنه عبدوس العطار في رسالة له في السنة وعقيدة الإمام أحمد، أخرجها عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٦٠/١)، وابن أبي يعلى في ترجمة عبدوس من طبقات الحنابلة (١٧٠/٢)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص١٦١)، وهي عندهم بأسانيد تجتمع في محمد بن سليمان الجوهري يرويها عن عبدوس بن مالك العطار وهو من أصحاب أحمد المعروفين الثقات (ترجمته في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ١٦٦/٢)، ومحمد بن سليمان بالغ ابن حبان في تضعيفه (انظر ميزان الاعتدال: ١٨/٥)، وهو في روايته عن عبدوس لا يروي حديثًا، وإنما يروي نسخةً كتبها عن مؤلفها ومضمونها كلامُ عالمٍ وفقهه وليست حديثًا مرفوعًا، فهي من أسانيد الكتب التي لا يُشدَّد في نقدها إلا عند ظهور ريبةٍ موجبة، وقد تلقى رسالة عبدوسٍ أهل العلم ولم ينكروها وليس فيها ما يخالف المعروف عن أحمد ولا عقيدة السلف.

(٧) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب (١): باب فضائل أصحاب النبي ﷺ (١٣٣٥/٣).

(٨) معرفة أنواع الحديث (مقدمة ابن الصلاح) (ص٢٩٣).

(٩) معرفة أنواع الحديث (مقدمة ابن الصلاح) (ص٢٩٣).

[التَّوْبَة : ٤٠]، وأما إذا تجرد ذكرها من ذلك فلا دلالة فيها، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الشعراء: ٦١]، وأصحابه هنا هم بنو إسرائيل أجمعون رجالًا ونساءً، كبارًا وصغارًا، والقصد من اسم "الصحابي" إثبات أصل الفضيلة، وليس الدرجة العالية منها، فيثبت معناها في كلِّ صحبة.

وعطف الإمام أحمد والبخاري الرؤية على الصحبة بقولهما: (**صحبه أو رآه**)؛ فيه وفاءٌ بأصل المعنى وبيان لتفاصيله، فكلاهما جعل اسم الصحابي شاملًا لمن (صَحِبَ) ولمن (رأى)، وكلاهما جعل لصحبة النبي ﷺ معنيين وإطلاقين باعتبارين:

١- معنى عامًا تُدرَك به الفضيلة، وهو الرؤية المجردة.

٢- معنى تفصيليًّا خاصًّا يُفَرَّق فيه بين من "صحب" وبين من "رأى".

والرؤية في كلام السلف منسوبةٌ إلى الرائي، أي أنه رأى النبيَّ ﷺ وهو يعقل أنه رسول الله، ومدركٌ واعٍ لما يرى، وذلك لا يشمل من أُحضر عند النبيِّ ﷺ وهو صغيرٌ لا يدرك ولا يعي، لأن مثل ذلك لا يصحُّ أن يقول إنه رأى ولا إن له رؤية.

وعليه؛ فالصحبة والرؤية في كلام الأئمة هما من الأسماء التي يُقال في دلالتها: إنهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، أي إن الصحبة إذا أطلقت دخل فيها الرؤية المجردة، وإذا ذكرت معها الرؤية اختصت كلُّ واحدة منهما بمعنى ودلالة.

وهذا البيان أصلٌ له أثرٌ في مسألة البحث.

ثم بعد قرون السلف تكلم المتكلمون وأصحاب أصول الفقه في ذلك، فقالوا أقوالًا فيها قصور، وقد أحسن جمعها وعرضها الحافظ صلاح الدين العلائي (ت٧٦٤هـ) في كتابه "تحقيق منيف الرتبة فيمن ثبت له شريف الصحبة"(١٠)، فذكر ستة أقوال، ونذكرها لأن منها ما له شبهةٌ شرعية، ولكن صاحب القول لم يضعه موضعَه:

١-أن الصحابيَّ كلُّ مسلم رآه النبيُّ ﷺ ولو لحظة، وعَقَلَ عن النبي ﷺ شيئًا، وقال إن عليه جمهورَ أهل الحديث(١١)، وهو قول السلف الذي تقدم.

٢-أن الصحابيَّ من صحبه ولو ساعة، وليس كلَّ من رآه، وذكره عن بعض علماء أصول الفقه والمتكلمين(١٢).

---

(١٠) وكذلك أفرد الحافظ بن حجر في صدر كتاب "الإصابة" مبحثين لذلك (١/٧-١٠).

(١١) تحقيق منيف الرتبة (ص٣٣).

(١٢) تحقيق منيف الرتبة (ص٣٤).

٣-أن الصحابيَّ من صحب النبي ﷺ واختصَّ به وطالت مدة صحبته، وذكره عن بعض أهل الأصول(١٣)، وهذا هو القول الذي قال أبو المظفر السمعاني إنه ظاهر اللغة، وأطلق عزوه إلى الأصوليين(١٤).

٤-أن الصحابيَّ من طالت صحبته النبيَّ ﷺ وأخذ عنه العلم، وذكره كذلك عن بعض أهل الأصول(١٥).

٥-أن الصحابيَّ من أقام مع النبي سنةً أو سنتين، وذكره كذلك عن بعض أهل الأصول(١٦).

٦-أن الصحابيَّ هو من رآه وأسلم في حياته أو ولد في حياته وإن لم يره، وذكره عن ابن عبد البر(١٧).

وكلُّ هذا الأقوال – إلا الأول منها – ليست صوابًا، لأن القول الثاني والثالث والرابع والخامس؛ كلها تُخرج من اسم الصحابة رجالًا كثيرين أجمع أهل العلم والسِّير على أنهم من أصحاب النبي ﷺ.

والقول السادس يُدخل رجالًا أجمعوا على أنه لا صحبة لهم وعدوهم من التابعين.

ولكن في بعض هذا الأقوال، وبخاصةٍ الثاني والثالث؛ اعتباراتٌ لها شبهةٌ من أصلٍ شرعيٍّ وُضِع في غير موضعه، ويأتي ذكرُ ذلك في موضعه.

المطلب الثالث: مراتب صحبة النبي ﷺ.

تقدم في قول الإمام أحمد(١٨): (**كلُّ مَن صَحِبَهُ ﷺ سنةً، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعةً، أو رآه؛ فهو من أصحابه؛ له من الصحبة على قدر ما صحبه...، فأدناهم صحبةً هو أفضل من القرن الذين لم يروه...، من التابعين، ولو عملوا كلَّ أعمال الخير**).

وهذا القول منه رحمه الله قولٌ له أصلٌ شرعيٌّ مَكين.

فقد دلت النصوص الشرعية من القرآن والسنة على أن لصحبة النبيِّ ﷺ مراتب، وذكرت النصوصُ تلك المراتب بعباراتٍ وأسماء، وأناطت بها الفضائلَ، ونحن نذكر تلك المراتب بعباراتها الشرعية، ونوجز في ذلك، لأنه يتعلَّق بذلك شيءٌ من

(١٣) تحقيق منيف الرتبة (ص٣٦).
(١٤) انظر: معرفة أنواع الحديث (مقدمة ابن الصلاح) (ص٢٩٣).
(١٥) تحقيق منيف الرتبة (ص٣٧).
(١٦) تحقيق منيف الرتبة (ص٣٨).
(١٧) تحقيق منيف الرتبة (ص٣٨-٣٩).
(١٨) رواه عنه عبدوس العطار، أخرجه عنه بإسناده ابن أبي يعلى في ترجمته من طبقات الحنابلة (٢/١٧٠).

تحقيق مسألة هذا البحث:

المرتبة الأولى العليا: صحبة أبي بكر ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة: ٤٠].

فجعله الله تعالى هو صاحبَه على الإطلاق، وذلك هو ما قاله النبي ﷺ في أبي بكر ﷺ: **(هل أنتم تاركو لي صاحبي!)**[١٩]، فهو صاحبه عند الإطلاق.

وعلى دلالة هذه الآية على اختصاصه ﷺ باسم الصحبة المطلقة؛ فإن فيها كذلك فضيلةً كبرى له ﷺ لا نظيرَ لها، ذلك أنه ليس في القرآن (يا أيها الذين آمنوا) إلا وأبو بكرٍ ممن يُخاطب بها، إلا هذه الآيات، لأنها كانت عتابًا للمؤمنين توجَّه إليهم باسمهم الشرعي، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾﴾ الآيات [التوبة: ٣٨-٤٠]، فأخرج الله تعالى أبا بكر ﷺ من العتاب وجعله مع النبيِّ ﷺ، وتلك فضيلة لا أعظم منها ولا يعدلها شيء، مع ما له ﷺ من فضائل أخرى عظيمة اختصَّ بها.

فتحقق بدلالة القرآن والسنة أن أكمل الناس صحبةً للنبي ﷺ هو أبو بكر ﷺ، وأن صحبته مرتبة عليا لا يشركه فيها أحد، بلغ من علوِّها أنه إذا اطلق اسم "صاحبه"؛ فهو المعنيُّ بذلك دون غيره.

المرتبة الثانية: صحبة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

(١٩) صحيح البخاري (رقم٣٤٦١) من حديث أبي الدرداء ﷺ.

فهؤلاء قد فضَّلهم الله تعالى على من سواهم من أصحاب محمد ﷺ.

وقد قيل في السابقين الأولين قولان مشهوران:

الأول: أنهم الذين صلوا القبلتين، وهذا القول يروى عن أبي موسى الأشعري ﷺ، وصحَّ عن سعيد بن المسيَّب رحمه الله(٢٠)، والقبلة غُيِّرت في السنة الأولى من الهجرة، فهم من أسلم السنة الأولى وما قبلها.

الثاني: أنهم أهل بيعة الرضوان، وهذا القول صحيح عن الشعبي(٢١).

والقول الأول هو الأقوى والأصح، لأن معناه في السبق ظاهر، فالمهاجرون الأولون كلهم سابقون، وأول من أسلم من الأنصار كذلك، وأما بيعة الرضوان فإنها متأخرة.

وهؤلاء السابقون مراتبُ ودرجاتٌ كثيرة يطول تفصيلُها، فأعلاها عمر ﷺ، ثم عثمان، ثم علي، ثم سائر العشرة، ثم أهل بيعة الرضوان، ثم من لم يشهد بيعة الرضوان، إلى غير ذلك.

المرتبة الثالثة: صحبة من أنفق من قبل الفتح وقاتل.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

فدلت هذه الآية على أن من أنفق قبل فتح مكة وقاتل مع النبي ﷺ هو أعظم درجة، فيكون أكمل في معنى الصحبة.

وأهل هذه الصفة المذكورة في الآية قسمان:

١-قسمٌ هم السابقون الأولين، فكلهم أنفق من قبل الفتح وقاتل لا ريب.

٢-قسم آخر ليسوا من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وقد أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل هذا القسم كذلك درجاتٌ، وآخرهم لحوقًا بتلك الصفة هم الذين أسلموا قبل فتح مكة والتحقوا بجيش الفتح من مقاتلة القبائل التي حول المدينة.

(٢٠) تفسير الطبري (٦/٤٥٤).
(٢١) تفسير الطبري (٦/٤٥٣-٤٥٤).

المرتبة الرابعة: صحبة من أنفق من بعد الفتح وقاتل.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

فهذه الآية وإن دلَّت على أن من لم ينفق ولم يقاتل إلا من بعد الفتح هم في الصحبة مرتبة دون التي فوقها؛ إلا أنها وعدتهم الحسنى.

وهذه المرتبة قسمان:

١-من ثبت له هجرةٌ قبل الفتح؛ مثل العباس وخالد بن الوليد رضي الله عنهما، فهؤلاء أفضل ممن لم تكتب له هجرة.

٢-من لم يهاجر، أو لم يسلم؛ حتى فتحت مكة، ثم أنفق بعدُ وقاتل، وهذه المرتبة منها كثيرٌ من مسلمة الفتح ومسلمة الوفود وغيرهم.

ومما جاء من النصوص الشرعية في التمييز بين هذه المرتبة والمرتبة التي قبلها ما أخرج البخاري[٢٢] ومسلم[٢٣] من حديث أبي سعيدٍ الخدري ﷺ أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوفٍ رضي الله عنهما شيءٌ، فسبَّه خالد، فقال النبيُّ ﷺ: (**لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهبًا، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه**)، واللفظ للبخاري، وذكر سياق الخبر وباعثه عند مسلم.

فنوَّه النبيُّ ﷺ في التفضيل بمعنى الإنفاق، وجعل لمن أنفق من قبل الفتح وقاتل مزيةً في "الصحبة"، وذلك اتِّباعٌ منه ﷺ للقرآن، فأضاف أصحاب المرتبة الأعلى إليه وهو يخاطب أهل المرتبة الأدنى.

وهذا الحديث أصلٌ شرعيٌّ للإمام أحمد في قوله الذي تقدم: (**فأدناهم صحبةً هو أفضل من القرن الذين لم يروه من التابعين، ولو عملوا كلَّ أعمال الخير**)، فإنَّ النبيَّ ﷺ جعل هذا الفضل لمرتبة من الصحبة على مرتبة، فكيف بفضل من له صحبةٌ على من ليست له صحبة.

---

(٢٢) صحيح البخاري (رقم٣٤٧٠).

(٢٣) صحيح مسلم (رقم٢٥٤٠).

وهذا المعنى، وهو تخصيص من أنفق من قبل الفتح بمرتبة من الصحبة؛ هو الذي قاربه أصحاب القول الثالث الذي تقدم في ذكر الأقوال التي ذكرها العلائي، ونسبه إلى بعض المتكلمين، وهو قوله في تعريف الصحابي: (**الصحابيّ من صحب النبي ﷺ واختصَّ به وطالت مدة صحبته**)؛ فقد قارب هذا القولُ المعنى الذي دلت عليه الآية والحديث، ولكنه لم يصبه، ولم يصب في جعله في تفسير معنى الصحبة نفسها، وليس هو كذلك وإنما هو في مرتبة من مراتبها.

المرتبة الخامسة: صحبة من رأى النبيَّ ﷺ وليس له إلا ذلك.

أخرج البخاري(٢٤) ومسلم(٢٥) واللفظ له، عن أبي سعيدٍ الخدري ﷺ أن النبيَّ ﷺ قال: (**يأتي على الناس زمانٌ يغزو فئامٌ من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئامٌ من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى مَن صَحِب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئامٌ من الناس، فيقال لهم: هل فيكم من رأى مَن صَحِب مَن صَحِب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم**).

والحديث في الصحيحين وغيرهما عن عدة رواة؛ عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله ﷺ، عن أبي سعيد ﷺ.

والحديث احتج به البخاري على أن من صحب ومن رأى؛ كلاهما من الصحابة، وإن كان اللفظ عنده: (**مَن صاحَب رسول الله ﷺ**).

والحديثُ يُرْوَى مرةً بلفظ: (**من رأى رسول الله ﷺ**)، ومرةً بلفظ: (**من صحب رسول الله ﷺ**)، ومرةً بلفظ: (**من صاحب رسول الله ﷺ**)، ومرةً يُراوح الراوي بين اللفظين، فيقول أولًا: (**من رأى رسول الله ﷺ**)، ثم يقول ثانيًا: (**من رأى مَن صَحِب رسول الله ﷺ**)، فيجعل الرائي في العبارة الأولى صاحبًا في العبارة الثانية.

والذي أرجِّحه أن ذلك من سفيان بن عيينة، لأن كل من روى الحديثَ عنه هم من الحفاظ المتقنين الذين يكتبون ويضبطون ويحدثون من كتبهم، فسفيانُ يرويه من حفظه بالمعنى فلا يثبت على لفظٍ واحد، وذلك يدلُّ على أن رؤيةَ النبيِّ ﷺ هي – عند السلف – صحبةٌ، وأن الراوي المتمكِّن من المعاني الفقيه بدلالاتها لا يبالي أيَّ اللفظين قال، لأنه

(٢٤) صحيح البخاري (رقم٢٧٤٠).
(٢٥) صحيح مسلم (رقم٢٥٣٢).

مصيبٌ للمعنى فيهما.

وإن كان يسوغ لي أن أرجِّح أيُّ اللفظين هو النبويَّ؛ فإني أرى الأقربَ أن اللفظ النبوي هو (من رأى)، باللفظِ الذي اختاره مسلمٌ وقدمه، وذلك لوجهين:

١-أن ذلك أبلغ في إثبات البركة النبوية وتأثيرها في الفتوح.

٢-أن الرؤية — وإن تجردت من الصحبة بمعناها الخاص — فإنها تقوى أن تجعل الرائيَ من قَرْنِ المرئيِّ وجيلِه، وذلك هو المعنى المقصود في الحديث؛ أن في الجيش أحدًا من خير القرون قرن النبيِّ ﷺ.

٣-أن رؤية النبي ﷺ مقصدٌ عظيمٌ، بل هي مقصدٌ في سائر عظماء الناس؛ فما بالك بخاتم الأنبياء ﷺ، وبركة رؤيته لا تقتصر على اقترانها بسماع الحديث منه أو صحبته، فإن ذلك لا يتهيَّأ لكلِّ أحدٍ، ولا في كلِّ حال، فإن وفود العرب في آخر حياته كانت تتزاحم عليه في المدينة، ثم تزاحم الناس عليه في حجة الوداع؛ في أحوالٍ ربما لم ينل الوافدُ منه إلا اللمحة العابرة، ثم لا يستطيع أكثر من ذلك، فلا ريب أن لتلك الرؤية أثرًا جليلًا في نفس الرائي، فليس الخبر كالمعاينة، وذلك هو أدنى ما يكون من البركة المؤثرة في الفتوح.

إذا تبيَّن ذلك؛ فإنه يؤيِّد كلام الإمام أحمد والإمام البخاري الذي تقدم وأجمع عليه العلماء؛ أن رؤية النبيِّ ﷺ تُثبت الفضيلة الشرعية والصحبة بمعناها العام، وتجعل الرائي داخلًا في خير القرون قرن النبيِّ ﷺ.

ويدخل في هذه المرتبة كلُّ مَن رأى النبيَّ ﷺ من المسلمين كبيرًا أو صغيرًا.

وينبغي التنبيه هاهنا إلى أن الرؤية التي يعنيها النقاد هي ما يفعله الرائي وهو يعقل أنه يرى رسول الله ﷺ، وأما من أُحضر طفلًا صغيرًا لا يدرك ولا يعي، ولم يثبت له غيرُ ذلك؛ فذلك لا تُنسب له رؤية.

وأهلُ هذه المرتبة هي التي يأتي أن بعض النقاد قال فيمن روى الحديث منهم إن له رؤيةً وليس له صحبة.

وأما المتكلمون الذي حكى العلائي أنهم قالوا: (**الصحابيّ من صحبه ولو ساعة، وليس كلّ من رآه**)؛ فليس قولهم كقول نقاد الحديث، لأنهم أرادوا بالتفريق بين الرؤية والصحبة نفيَ أصل الصحبة والفضيلة عمن رأى النبيَّ ﷺ من المسلمين، وذلك يخالف ما عليه أهل العلم.

المبحث الثاني

التراجم التي فرَّق الأئمة فيها بين الصحبة والرؤية

المطلب الأول: قُرَّة بن إياس بن رِئاب المُزَني البصري ﷺ[٢٦].

أخرج عباس الدُّوري في تاريخه عن إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين؛ قال[٢٧]: **(حدثنا يحيى قال حدثنا حجاج قال حدثنا شُعْبة عن أبي إياس[٢٨] قال: "جاء أبي إلى النبي ﷺ وهو غلام صغير فمسح رأسه واستغفر له"، قال شعبة: فقلت: له صحبة؟ قال: لا، ولكنه كان على عهده قد حَلَبَ وَصَرَّ[٢٩]).**

يعني: كان غلامًا مدركًا.

فإمام النقد شعبة يروي — ناقلًا مُقِرًّا عن معاوية المزني — أن أباه قرة بن إياس المزني لم يسمع من النبي ﷺ، فنفى معاوية عن أبيه الصحبة، وقد اعتمد ذلك شعبة ونقله وارتضاه.

وأما البخاري فقال في ترجمة قرة[٣٠]: **(له صحبة)**، وأسند له روايةً فيها سماع من النبيِّ ﷺ، فلعله لما أثبت السماع أثبت الصحبة.

ولقرة المزني عدة أحاديث يرويها عن النبيِّ ﷺ من غير واسطة بينهما، أخرج عددًا منها الإمامُ البخاريُّ في الأدب المفرد وأصحاب السنن الأربعة[٣١].

---

(٢٦) ترجمته في الطبقات لخليفة بن خياط (ص٣٧، ١٧٦)، ومعجم الصحابة للبغوي (٨٥/٥)، ومعجم الصحابة لابن قانع (٣٥٧/٢)، ومعرفة الصحابة لابن منده (٨٥/٥)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٥٠/٤)، وتهذيب الكمال للمزي (٥٧٢/٢٣)، والإنابة فيمن اختلف فيه من الصحابة لمغلطاي (٩٩/٢)، والإصابة لابن حجر (١٥٣/٨).

(٢٧) تاريخ عباس الدوري عن يحيى بن معين (٥٨/٣)، والمراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٨).

(٢٨) أبو إياس هو معاوية بن قرَّة بن إياس المزني البصري، أبو إياس القاضي، التاريخ الكبير للبخاري (٣٣٠/٧).

(٢٩) قوله: (قد حلب وصرّ)؛ يعني أنه غلام فوق التمييز قد بلغ أن يعتمد عليه في حلب المعزى أو الضأن وصرَّ ضروعها.

(٣٠) التاريخ الكبير (١٨٠/٧-١٨١).

(٣١) انظر: تحفة الأشراف للمزي (٢٨١/٨-٢٨٢).

ومما أخرجوا له؛ حديثٌ أخرجه أحمد(٣٢) وأبو داود(٣٣) وابن ماجه(٣٤)، عن عروة بن عبد الله بن قشير وهو ثقة(٣٥)، عن معاوية بن قرة، عن أبيه قرة، وأول لفظه قوله: (**أتيتُ رسول الله ﷺ في رهطٍ من مزينة، فبايعناه، وإن قميصه لمطلق الأزرار، قال: فبايعته، ثم أدخلت يدي في جيب قميصه، فمَسِست الخاتم**).

وأخرجه كذلك أخرجه أحمد(٣٦) والنسائي في الكبرى(٣٧) من طريقين عن قرة بن خالد السدوسي وهو كذلك ثقة(٣٨)، عن معاوية بن قرة، عن أبيه قرة.

وكلا الراويين صرَّح بالسماع من معاوية بن قرة، فالحديث يُثبت الرؤية كما نصَّ على ذلك النقاد.

ورواية قُرَّة بن خالد تزيد على رواية عروة أن قرة بن معاوية استأذن النبيَّ ﷺ أن يمسَّ خاتم النبوة، فذلك إن كان محفوظًا؛ فهو يثبت السماع، لأن الاستئذان مخاطبةٌ والتفات ومباشرة، وأما الرؤية وحدها فليست سماعًا.

ولعل الأقرب أنه رأى خاتم النبوة أو وقعت يده عليه، وشعر به النبيُّ ﷺ فلم ينهه فعدَّ ذلك استئذانًا، لأنه كان صغيرًا لا يبعد منه ذلك، وأما الكبار فكانوا يوقِّرون النبيَّ ﷺ أن يستأذنوه في مثل ذلك، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ (ت٦١هـ)(٣٩).

قال أبو حاتم الرازي في المراسيل(٤٠): (**الحسين بن علي بن أبي طالب ليست له صحبة**).

وقال في الجرح والتعديل(٤١): (**الحسين بن علي بن أبي طالب له صحبة**).

---

(٣٢) مسند الإمام أحمد (٣٤٧/٢٤، ١٧٧/٢٦-١٧٨، ٤٧٤/٣٣).
(٣٣) سنن أبي داود (رقم٤٠٨٢).
(٣٤) سنن ابن ماجه (رقم٣٥٧٨).
(٣٥) تهذيب الكمال (٢٧/٢٠) وتقريب التهذيب (ترجمة٤٥٩٧).
(٣٦) مسند الإمام أحمد (٣٤٨/٢٤، ٤٧٥/٣٣).
(٣٧) السنن الكبرى للنسائي (٣٧١/٧).
(٣٨) تهذيب الكمال (٥٧٧/٢٣) وتقريب التهذيب (ترجمة٥٥٧٥).
(٣٩) ترجمته في الطبقات لخليفة بن خياط (ص٥)، ومعجم الصحابة للبغوي (١٤/٢)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٦٦١/٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٣٩٦/٦)، والإصابة لابن حجر (٢٤٨/٢).
(٤٠) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٣).
(٤١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٣).

فقوله الأول في كتاب المراسيل هو في شأن الصحبة المَمَكِّنة من السماع، وقوله الآخر في الجرح والتعديل هو في شأن المرتبة والفضيلة.

وقد ذكر قولَ أبي حاتم هذا وليُّ الدين أبي زرعة ابن العراقي في كتابه في المراسيل فحمله على غير محمله فقال[٤٢]: **(تَنْبِيه؛ ذكر أَبُو مُحَمَّد بن أبي حَاتِم فِي مراسيله الْحُسَيْن بن عَليّ بن أبي طَالب وَنقل عَن أَبِيه أَنه قَالَ: "لَيست لَهُ صُحْبَة"، وَلم أذكرهُ تبعا للعلائي لِأَن النَّاس على خلاف مَا قَالَه أَبُو حَاتِم)**.

يعني أن الناس يعدون الحسين من الصحابة، وأبو حاتم لم ينفِ ذلك، وليس كذلك، وإنما تكلم أبو حاتمٍ في مقامٍ بعبارةٍ اصطلاحية، ثم لما ذكر الحسين في مقامٍ آخر أثبت له الصحبة كما تقدم.

وأما البخاري في ترجمته[٤٣] فلم يقل إن له صحبة.

وقد تفرق للحسين ﷺ في السنن الأربعة عن النبيِّ ﷺ من غير واسطة خمسة أحاديث[٤٤].

المطلب الثالث: عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله القرشي التيمي ﷺ (ت٧٣هـ)[٤٥].

وعمه طلحة بن عبيد الله ﷺ.

قال ابن أبي حاتم[٤٦]: **(سئل أبي عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي؛ له صحبة؟ قال: لا، له رؤية، وهو الذي روى عن النبي أنه خرج يوم العيد في طريق ورجع في طريق آخر)**.

وقدم ذكره البخاري في التاريخ فيمن اسمه عبد الرحمن من الصحابة وأسند عن إبراهيم بن سعد الزهري قوله في عبد الرحمن، وهو جده أبو أمه؛ قال[٤٧]: **(وكان قد أدرك النبي ﷺ)**.

وظاهر قول إبراهيم بن سعد أنه لم يسمع من النبي ﷺ، وكذلك ظاهر اعتماد البخاري قوله، وأنه لم يذكر عنه سماعًا؛ أنه

---

(٤٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين ابن العراقي (ص١٠٥).
(٤٣) التاريخ الكبير (٣٨١/٢).
(٤٤) انظر: تحفة الأشراف للمزي (٦٥/٣-٦٧).
(٤٥) ترجمته في الطبقات لخليفة بن خياط (ص١٨)، ومعجم الصحابة لابن قانع (١٦٠/٢)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١٨١٩/٤)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٧٤/١٧)، والإصابة لابن حجر (٣٠٠/٦).
(٤٦) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٠٦).
(٤٧) التاريخ الكبير (٢٤١/٥-٢٤٢).

لم يقف على سماعٍ له من النبي ﷺ.

وقد أخرج الإمام مسلم في الصحيح عنه حديثًا رفعه إلى النبي ﷺ في النهي عن لقطة الحاج(٤٨)، وليس في الرواية سماع.

وعليه؛ فإن ابن أبي حاتم لم ينفِ الصحبة على مقصد نفي الفضيلة والرتبة الشرعية، وإنما نفى الصحبة الممكنة من السماع.

وكذلك دلَّ تصرف الإمام مسلم على أن ثبوت الصحبة والفضيلة الشرعية للراوي يجعل روايته من المسند وفي حكم المتصل، ولذلك أخرج الحديث في صحيحه.

المطلب الرابع: محمد بن حاطب القرشي الجمحي ﷺ (ت٧٤هـ)(٤٩).

قال عباس الدوري(٥٠): (**قلت ليحيى بن معين: محمد بن حاطب؟ قال: له رؤية، ولا يُذكر له صحبة**).

وقال كذلك في رواية الدوري(٥١): (**أدرك النبيَّ ﷺ وهو غلامٌ صغير**).

ففرَّق بين الرؤية والصحبة على المعنى الذي تقدم، وهو أن الصحبة هي التي تمكِّن من السماع دون الرؤية العابرة من مثل الصغير ونحو ذلك.

وقال البخاري في ترجمته(٥٢): (**محمد بن حاطب القرشي؛ أدرك النبيَّ ﷺ وهو غلام، وسمع عليًّا، يُعَدُّ في الكوفيين**)، فلم يذكر أن له صحبة.

وله عن النبي ﷺ روايةٌ عند الترمذي والنسائي وابن ماجه، وحسنها الترمذي(٥٣).

وأخرج له النسائي في الكبرى(٥٤) حديثًا آخر يثبت رؤيته النبيَّ ﷺ دون السماع، ولفظه: (**صنعت أمي مرقة فأهراقت**

---

(٤٨) صحيح مسلم (رقم١٧٢٤).

(٤٩) ترجمته في الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٠١/٤)، والطبقات لخليفة بن خياط (ص٢٥، ٢٧٨)، ومعجم الصحابة لابن قانع (١٦/٣)، وتهذيب الكمال للمزي (٣٤/٢٥)، والإنابة فيمن اختلف فيه من الصحابة لمغلطاي (١٥٢/٢)، والإصابة لابن حجر (١٠٨/٩).

(٥٠) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٤٨).

(٥١) الإنابة فيمن اختلف فيه من الصحابة لمغلطاي (١٥٢/٢).

(٥٢) التاريخ الكبير (١٧/١).

(٥٣) انظر: تحفة الأشراف للمزي (٣٥٥/٨).

(٥٤) السنن الكبرى للنسائي (٧٣/٧)، من طريق جعفر بن عون المخزومي وهو صدوق (تقريب التهذيب ترجمة٩٥٦)، عن مسعر

على يدي، فذهبت بي أمي، إلى النبي ﷺ فقال كلاما لم أحفظه، فسألتها عنه في إمرة عثمان؛ ما قال؟ قالت قال: أذهب البأس رب الناس، واشف وأنت الشافي).

وهذا الحديث مما يبين وجه تفريق الأئمة بين الصحبة والرؤية، فالرؤية المجردة هاهنا – وإن أثبتت لمحمد بن حاطبٍ الفضيلة – إلا أنها لم تمكنه أن يحمل عن النبي ﷺ شيئًا يؤديه، ولذلك سأل أمه بعدُ.

المطلب الخامس: طارق بن شهاب الأحمسي ﷺ (ت٨٣هـ)[٥٥].

قال ابن أبي حاتم عن أبيه[٥٦]: **(طارق بن شهاب؛ له رؤية وليست له صحبة، والحديث الذي رواه الثوري عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن النبي ﷺ سئل أي الجهاد أفضل؟ قال: "كلمة حق عند سلطان جائر"[٥٧]، فقال أبي: هذا حديث مرسل، فقلت: قد أدخلتَه في مسند الوحدان! فقال: إنما أدخلتُه في الوحدان لما يحكي من رؤيته النبي ﷺ).**

فأبو حاتم كذلك فرّق بين الصحبة والرؤية مثل تفريق ابن معين.

وأما الإمام البخاري في ترجمته[٥٨] فذكر الرواية التي فيها رؤيته للنبيّ ﷺ ولم يقل إن له صحبة.

وفي كلام أبي حاتم ما يُبيِّن منهج الأئمة في أحاديث الرواة الذين لهم رؤيةٌ وليس لهم سماع، إذا كان لهم رواياتٌ يرفعونها

بن كدام، وهو ثقة ثبت (التقريب ترجمة٦٦٤٩) عن سماك بن حرب ورايته عن غير عكرمة لا بأس بها وبخاصة رواية القدماء عنه (التقريب ترجمة٢٦٣٩)، عن محمد بن حاطب، فإسناد الحديث لا بأس به في إثبات قضيةٍ إسنادية، ولذلك اعتمد على مضمونه العلماء في نصوصهم على المسألة.

(٥٥) ترجمته في الطبقات لخليفة بن خياط (ص١١٧، ١٣٨)، ومعجم الصحابة للبغوي (٤٢١/٣)، ومعجم الصحابة لابن قانع (٤٥/٢)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٥٨/٣)، وتهذيب الكمال للمزي (٣٤١/١٣)، والإنابة فيمن اختلف فيه من الصحابة لمغلطاي (٢٩٩/١)، والإصابة لابن حجر (٢١٣/٥).

(٥٦) المراسيل لابن أبي حاتم ط مؤسسة الرسالة (ص٩٨)، وليس النص في الطبعة الأخرى، والنص نقله ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي في "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل" (ص٢٠٦).

(٥٧) الحديث بهذا الإسناد أخرجه الإمام أحمد (المسند: ١٢٤/٣١-١٢٥، ١٢٦) والنسائي في السنن (١٦١/٧)، من طرق عن الثوري بالإسناد المذكور، وشيخ الثوري علقمة بن مرثد الحضرمي من المتقنين الثقات (انظر تهذيب الكمال: ٣٠٨/٢٠-٣-٩) ولكن ليس في الرواية ما يدل على أنه سمعه من طارق، وليس في ترجمته ما يدل على أنه لم يسمع من طارق، فالحديث لا بأس به، وطارق بن شهاب معدودٌ من الصحابة.

(٥٨) التاريخ الكبير (٤/ ٣٥٣-٣٥٤).

إلى النبيِّ ﷺ من غير واسطة؛ فبيَّن أبو حاتمٍ أنها تُدخل في المسند، أي يكون لذلك الصحابي الذي لم يثبت له إلا الرؤية مسندٌ يجمع فيه حديثُه في كتب المسانيد، لأنهم من الصحابة في معنى الفضيلة العام، ومراسيلهم محمولةٌ على صحة الواسطة فيها، وسيأتي ذكر ذلك في المبحث التالي.

وقد روى طارقٌ عن النبيِّ ﷺ أحاديث من غير واسطة، فأخرج له أبو داود حديثًا واحدًا، وأخرج له النسائي خمسة أحاديث [٥٩].

وأما حديثه عن الصحابة فهو كثير؛ في الصحيحين وغيرهما.

المطلب السادس: محمود بن الربيع الأنصاري الخزرجي ﷺ(ت٩٩هـ)[٦٠].

قال أبو حاتم الرازي[٦١]: (**محمود بن الربيع؛ ويقال ابن ربيعة؛ الأنصاري الخزرجي، أدرك النبي ﷺ، ليست له صحبة، وله رؤية، مدني**).

وهذا من أبي حاتم تصريحٌ بالتفريق بين الرؤية والصحبة.

وأما البخاري[٦٢] فذكر أنه أدرك النبيَّ ورآه ولم يقل إن له صحبه.

وحديث محمود بن الربيع الخزرجي المعروف هو ما أخرج البخاريُّ[٦٣] ومسلم[٦٤] عنه ﷺ قال: (**عَقَلْتُ من النبي ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين، من دلو**).

وليس لمحمود في الكتب الستة شيءٌ عن النبي ﷺ من غير واسطةٍ إلا هذ الحديث، وله عن عتبان بن مالك وعبادة وأبي أيوب رضي الله عنهم[٦٥].

---

(٥٩) انظر: تحفة الأشراف للمزي (٤/٢٠٧-٢٠٨).

(٦٠) ترجمته في الطبقات لخليفة بن خياط (ص١٠، ٢٣٨)، ومعجم الصحابة للبغوي (٥/٤٢٥)، ومعجم الصحابة لابن قانع (٣/١١٧)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/٥٢٣)، وتهذيب الكمال للمزي (٢٧/٣٠١)، والإنابة فيمن اختلف فيه من الصحابة لمغلطاي (٢/١٧٣)، والإصابة لابن حجر (٩/١٣٦).

(٦١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٥٨-١٥٩).

(٦٢) التاريخ الكبير (٧/٤٠٢).

(٦٣) صحيح البخاري (رقم٧٧).

(٦٤) صحيح مسلم (رقم٢٦٥).

(٦٥) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٧/٣٠٢).

وهذا الحديث يرويه محمودٌ عن عتبان بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ يرفعه عتبان، وإنما ذكر خبرَ المجَّة الزهريُّ في درج الإسناد استئناسًا وتثبيتًا منه لفضيلة محمود وصحبته.

المطلب السابع: يوسف بن عبد الله بن سلام ﷺ (ت١٠٠هـ)[٦٦].

قال ابن أبي حاتم[٦٧]: (**سمعت أبي يقول، وأنكر على محمد بن إسماعيل البخاري فيما قال: "يوسف بن عبد الله بن سلام له صحبة"؛ فسمعت أبي يقول: له رؤية ولا صحبة له**).

والبخاري في ترجمة يوسف لم يقل ما ذكر أبو حاتم، ولعله قال ذلك في كتابه في الصحابة[٦٨]، وأما في التاريخ فذكر له روايةً فيها أنه رأى النبي ﷺ وسمعه يقول قولًا[٦٩].

وليوسف عن النبي ﷺ من غير واسطة في سنن أبي داود حديثان، وفي سنن النسائي حديثٌ واحد[٧٠].

وأخرج له الترمذي في الشمائل[٧١] حديثًا قال: (**سماني رسول الله ﷺ يوسف وأقعدني في حجره ومسح على رأسي**).

---

(٦٦) ترجمته في الطبقات لخليفة بن خياط (ص١٤٠)، ومعجم الصحابة لابن قانع (٢٣٣/٣)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٨١٦/٥)، وتهذيب الكمال للمزي (٤٣٥/٣٢)، والإصابة لابن حجر (٣٧٧/١٠).

(٦٧) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٨٣).

(٦٨) أشار إليه البخاري في موضعين من التاريخ الكبير (٦٠/٢) و(٨٧/٧)، وذكره الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" (ص٥١٧)، وذكر محمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ) في كتاب "صلة الخلف بموصول السلف" (ص١٥٥) أنه هو "التاريخ الصغير".

(٦٩) التاريخ الكبير (٣٧١/٨-٣٧٢)، من طريق عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، عن يزيد الأعور بن أبي أمية، عن يوسف، وأخرج الرواية أبو داود في سننه من طريقين أخريين عن محمد بن أبي يحيى (رقم٣٢٥٩، ٣٢٦٠)، وذكر المزي أن عمرو بن محمد الناقد الحافظ رواه من طريق رابعة عن محمد بن أبي يحيى (تهذيب الكمال: ١٠/٢٧-١١)، فالحديث مشهور عن محمد بن أبي يحيى، وهو صدوقٌ لا بأس به (انظر التقريب: ترجمة٦٤٣٤-٦٤٣٥)، وقد اختلف عنه في هذه الرواية، ولعل الأقرب ما اعتمده البخاري في ترجمة يوسف المذكورة، وهو أن محمد بن أبي يحيى يرويه عن يزيد الأعور عن يوسف، ويزيد قال ابن حجر: (**مجهول من الرابعة**) (التقريب: ترجمة٧٧٤٠)، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا غي ذلك، والأقرب في أمثاله من القدماء أن جهالته وإن قعدت بحديثه عن الاحتجاج به في المطالب الشرعية؛ إلا أن روايته تَقْوى على إثبات دلالةٍ تاريخية، وهي هنا أن يوسف بن عبد الله بن سلام قد كان غلامًا يعقل ما يرى في آخر حياة النبيِّ ﷺ بحيث تصحُّ له رؤية، مصداقًا لما قال أبو حاتم، والله تعالى أعلم.

(٧٠) انظر: تحفة الأشراف للمزي (١٢١/٩-١٢٢).

(٧١) أخرجه الترمذي في الشمائل (رقم٣٤٠) عن الإمام الدارمي عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وهما إمامان حافظان مشهوران، قال أبو نعيم: (**أنبأنا يحيى بن أبي الهيثم العطار قال سمعت يوسف بن عبد الله بن سلام**)، ويحيى ثقة (تقريب التهذيب: ترجمة٧٧١٢)،

وما تقدم يدل على أن يوسف بن عبد الله بن سلام قد ولد في أول الهجرة، وأنه كان غلامًا صغيرًا يعقل حين توفي النبي ﷺ.

المطلب الثامن: خلاصة دراسة التراجم.

خلاصة ما تقدم من دراسة التراجم؛ أنه قد تبيَّن أمران:

الأول: أن من النقاد مَن يفرِّق بين الصحبة والرؤية في مقام تحقيق السماع من النبي ﷺ، فالذي له "صحبة" هو مَن صحب النبيَّ ﷺ أو جالَسَه مجالسةً تُمَكِّنه من سماعِ حديثه، أو رؤيةِ ما يصلح أن يكون سنةً نبويَّة منقولة، وأما "الرؤية" فهي العابرة التي لا تُمَكِّن من ذلك.

ومن هؤلاء النقاد؛ شعبة وابن معين وأبو حاتم، وتقدمهم إلى ذلك من السلف معاوية بن إياس بن قُرَّة المزني، أبو القاضي إياس.

وأما الإمام البخاري؛ فلم يصرح بذلك كتصريحهم، ولكنه تصرفاته تقارب قولهم، فهو لا يَذكر باسم الصحبة – في كتاب التاريخ الكبير – مَن تحقق عنده أنه لم يسمع وإنما رأى رؤية وحسب، لأنه في كتاب التاريخ يُعْنَى بتحقيق السماعات وتحقيق صيغها عنايةً كبيرة.

وربما أطلق البخاريُّ الصحبةَ على مَن يرى غيرُه أن له رؤيةً وحسب، وذلك يكون فيمن يرى هو أنهم سمعوا، أو في كتابٍ غير كتاب التاريخ.

الثاني: أن من طريقة النقاد أنه إذا ثبتت الرؤية التي عقل صاحبُها ما رأى من النبي ﷺ؛ فإن حديثَ الراوي يدخل في المسند، وذلك لثبوت صحبته بمعناها العام، وقد صرَّح بذلك أبو حاتم.

وإدخال حديثه في المسند لا ينفي أن يكون مرسلًا، ولكنه مرسل صحابي، وهي تُحمل على الاتصال حكمًا في قول عامة أهل الحديث، لأن الواسطة مأمونة(٧٢).

والحديث في شأن أشبه بالسيرة.

(٧٢) انظر: معرفة أنواع الحديث (مقدمة ابن الصلاح) (ص٥٦).

المبحث الثالث

الآثار العلمية للتفريق بين الصحبة والرؤية

المطلب الأول: الآثار المتعلقة بالفضيلة.

قد تقدم نصُّ الإمام أحمد والبخاري رحمهما الله على أن من رأى النبيَّ ﷺ فهو من أصحابه في الفضيلة الشرعية التي يكون بها من خير القرون، ويكون بها خيرًا من التابعين أجمعين.

وهذا لا اختلاف فيه بين علماء السنة ونقاد الحديث، لأن مقام إثبات الفضيلة غيرُ مقامِ إثبات السماع والتمكُّن منه، فهما مقامان يتفاوت فيهما الاصطلاح، ولا يُحْمَل أحدُهما على الآخر.

فإذا قيل إن فلانًا له رؤية وليس له صحبة؛ فهي عبارةٌ اصطلاحية يقصد منها ما يتعلق بصفة الرواية وإمكان السماع، ولا يَمَسُّ ذلك الفضيلةَ الشرعية، وقد تقدم أن أبا حاتم الرازي جمع في ترجمتين للحسين بن علي رضي الله عنهما بين الاصطلاحين، فنفى الصحبة حين قابلها بالرؤية، وأثبتها حين أفردها وجعلها في مقام الترجمة وبيان المرتبة والفضيلة.

وعليه؛ فإنه لا أثر للاصطلاح المفرِّق بين الرؤية والصحبة على إثبات أصل الفضيلة الشرعية.

المطلب الثاني: الآثار المتعلقة باتصال الحديث.

الحديث المسند عند الأئمة هو الحديث المرفوع إذا اتصل إسناده بالسماع، أو بما يقوم مقامه مثل الكتابة، أو بما يغني عن التحقق من الواسطة مثل مراسيل الصحابة.

فالحديث إذا كان غير مرفوع؛ ليس بمسند.

والحديث إذا كان فيه انقطاعٌ أو شبهة انقطاع؛ ليس بمسند.

ولذلك لا يُدْخَلُ المصنفون في السنة في الكتب التي تسمى "المسند" من التراجم إلا تراجم الرجال التي يُحكم لروايتهم عن النبيِّ ﷺ بالاتصال.

والذين يُحكم لأحاديثهم بالاتصال أربعة أنواع:

١-من سمع النبيَّ ﷺ، مثل عامة رواة الصحابة.

٢-من أدرك النبيَّ ﷺ ورآه وسمع منه شيئًا يسيرًا، ثم روى عنه حديثًا كثيرًا أخذه عن الصحابة، مثل عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

٣-من أدرك النبيَّ ﷺ ولم يره، وإنما كتب إليه النبيُّ ﷺ كتابة، مثل عبد الله بن عُكيمٍ الجهني.

٤-من أدرك النبيَّ ﷺ ورآه فثبت دخوله في اسم الصحابة شرعًا، ولكنه لم يسمع منه شيئًا.

ومن أمثلة النوع الرابع، وهو موضوع البحث:

١-عبد الرحمن بن غَنْمٍ الأشعري رضي الله عنه:

قال أحمد في رواية حرب[٧٣]: **(عبد الرحمن بن غَنْم؛ قد أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه)**.

ومع إقرار الإمام أحمد بأن عبد الرحمن بن غنم لم يسمع إلا أنه جعل له ترجمةً في المسند ذكر فيها حديثه الذي يرويه عن النبي ﷺ من غير واسطة[٧٤]، أي إنه جعل حديثه عن النبيِّ ﷺ مسندًا محكومًا باتصاله، وذلك يدلُّ على أنه يراه من الصحابة، وأن الصحابي يُحكم لحديث بالاتصال، وإن كان مرسلًا، لأن واسطته مأمونة.

وأما ترجمة الإمام البخاري له؛ فإن صنيعه فيها يقتضي أن له صحبةً وسماعًا من النبي ﷺ[٧٥].

٢-طارق بن شهاب الأحمسي رضي الله عنه:

قال ابن أبي حاتم عن أبيه[٧٦]: **(طارق بن شهاب؛ له رؤية وليست له صحبة، والحديث الذي رواه الثوري عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن النبي ﷺ سئل أي الجهاد أفضل؟ قال: "كلمة حق عند سلطان جائر"، فقال أبي: هذا حديث مرسل، فقلت: قد أدخلتَه في مسند الوحدان! فقال: إنما أدخلتُه في الوحدان لما يحكي من رؤيته النبي ﷺ)**.

فجعل أبو حاتم رؤيةَ الراوي للنبي ﷺ مسوِّغًا صحيحًا لإدخال حديثه في المسند، وإن كان لم يسمع منه.

وظاهر صنيع البخاري أنه يثبت صحبته[٧٧].

---

(٧٣) أخرجه ابن أبي حاتم في المراسيل (ص١٠٧).

(٧٤) مسند الإمام أحمد (٢٩/٥١٢-٥٢٢).

(٧٥) التاريخ الكبير (٥/٢٤٧).

(٧٦) المراسيل لابن أبي حاتم ط مؤسسة الرسالة (ص٩٨)، وليس النص في الطبعة الأخرى، والنص نقله ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي في "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل" (ص٢٠٦).

(٧٧) التاريخ الكبير (٥/٢٤٧).

وقال أبو داود في السنن[٧٨]: **(طارق بن شهاب، قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئًا)**.

وقال الحافظ ابن حجر[٧٩]: **(إذا ثبت أنه لَقي النبي ﷺ فهو صحابي على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح)**.

وقد أدخل الإمام أحمد حديث طارق بن شهاب في المسند[٨٠]، مثل ما قال أبو حاتم.

٣-قُرَّة بن إياس ﷺ المزني:

جعل له الإمام أحمد ترجمةً في المسند[٨١]، وتقدم أنه قد قيل إن له رؤية وأنه لم يسمع.

٤-عبد الرحمن بن عثمان التيمي ﷺ:

جعل له الإمام أحمد ترجمةً في المسند[٨٢]، وأخرج مسلمٌ حديثه وتقدم، وتقدم أن له رؤيةً وأنه لم يسمع.

٥-محمد بن حاطب الجمحي ﷺ:

جعل له الإمام أحمد ترجمةً في المسند[٨٣]، وتقدم أن له رؤيةً وأنه لم يسمع.

٦-محمود بن الربيع ﷺ:

جعل له الإمام أحمد ترجمةً في المسند[٨٤]، وتقدم أن له رؤيةٍ ولم يسمع.

٧-يوسف بن عبد الله بن سلام رضي الله عنهما:

جعل له الإمام أحمد ترجمةً في المسند[٨٥]، وتقدم أن له رؤيةً ولم يسمع.

---

(٧٨) سنن أبي داود بعد حديث (رقم١٠٦٧).
(٧٩) الإصابة (٦/٣١٤-٣١٥).
(٨٠) مسند الإمام أحمد (٣١/١٢٤-١٣٠).
(٨١) مسند الإمام أحمد (٢٤/٣٤٧-٣٥٠، ٣٥٩-٣٦٣)، وفرّقه كذلك في مواضع أخرى.
(٨٢) مسند الإمام أحمد (٢٥/٣٦، ٤٧٠-٤٧١).
(٨٣) مسند الإمام أحمد (٢٤/١٨٩-١٥٢) و(٣٠/٢١١-٢١٤).
(٨٤) مسند الإمام أحمد (٣٩/٣٢).
(٨٥) مسند الإمام أحمد (٢٦/٣٣٠-٣٣٣) و(٣٩/٢٥٦-٢٥٧).

٨-الحسين بن علي رضي الله عنهما:

جعل له الإمام أحمد ترجمةً في المسند(٨٦)، وتقدم أن له رؤيةً ولم يسمع.

فتبيَّن أن التفريق بين الرؤية والصحبة لم يمنع من إدخال حديث الراوي في كتب المسانيد، ولم يؤثر في الحكم بأن حديث الراوي عن النبيِّ ﷺ متصلٌ حكمًا، وإن كان مرسلًا.

المطلب الثالث: الآثار النقدية في شروط الصحة العليا.

إذا تبيَّن أن الحديث الذي يرويه مَن رأى النبيَّ ﷺ ولم يسمع منه هو حديثٌ متصلٌ حكمًا؛ فإن ذلك لا يعني تسويته في القوة بالحديث الذي يرويه مَن لا اختلاف في سماعه من النبي ﷺ.

وعلى ذلك؛ فإن من آثار تحقيق هذا المقام أنَّ مَن طلب شرط الصحة الأعلى في الحديث فإنه لا يُخرِّج إلا حديث الصحابة الذين لا اختلاف في سماعهم.

وسأجعل صنيع الإمام البخاري دالًّا، وأذكر منه أمثلة مما وقفتُ عليه:

١-لم يُخرج الإمام البخاري لطارق بن شهابٍ ﷺ عن النبيِّ ﷺ، وإنما خرَّج له عن ابن مسعود ﷺ(٨٧).

٢-لم يخرج لمحمود بن الربيع ﷺ إلا حديثًا عن عتبان بن مالك ﷺ(٨٨)، وقد اختصره في موضعٍ في "باب متى يصح سماع الصغير"(٨٩)، فاقتصر منه على قوله: **(عَقَلْتُ من النبي ﷺ مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين، من دلو)**، أي إنه لم يخرج عنه عن النبيِّ ﷺ حديثًا مرويًّا.

٣-لم يخرج للحسين ﷺ إلا حديثًا عن أبيه علي ﷺ(٩٠).

٤-لم يخرج لعبد الرحمن بن غنم الأشعري ﷺ في الأصول المسندة، وإنما خرَّج له حديثًا معلقًا يرويه عن أبي مالك الأشعري ﷺ(٩١).

---

(٨٦) مسند الإمام أحمد (٣/٢٥٤-٢٥٩).
(٨٧) صحيح البخاري (رقم٥٧٤٧).
(٨٨) صحيح البخاري (رقم٤١٤).
(٨٩) صحيح البخاري (رقم٧٧).
(٩٠) صحيح البخاري (رقم١٩٨٣).
(٩١) صحيح البخاري (رقم٥٢٦٨).

فهؤلاء وإن أقرَّ الإمام البخاري بثبوت الصحبة العامة والفضيلة لهم بقوله الذي تقدم في صدر البحث في صفة الصحابي: إن من رأى النبي ﷺ من المسلمين فهو من أصحابه؛ إلا أنه حين اعتمد شرط الصحة الأعلى اكتفى برواية من تحققت صحبته وسماعه من النبيِّ ﷺ.

ولذلك نظيرٌ من صنيعه رحمه الله تعالى في مسائل السماع والاتصال، فإنه لما اختار كما اختار شيخُه ابنُ المديني أن الاتصال يكون بثبوت اللُّقيا وإمكان السماع وانتفاء شبهة التدليس والإرسال، ولم يشترط الوقوف على لفظ السماع(٩٢)؛ إلا أنه لا يتحقق مثالٌ واحدٌ من صحيحه نزل فيه بالاتصال إلى تلك الصفة، والأمثلة القليلة التي قيل فيها ذلك غير صحيحة.

وليس هذا مقام الاستطراد في ذلك، وإنما القصدُ أن الإمام البخاري في مسألة هذا البحث وفي نظيرتها؛ لا يطعن في حكم الاتصال فيهما، ولكنه يرتفع بشرط الصحيح إلى الصفة العليا، وذلك – لا ريب – مما أعلى شأنَ صحيحه، والله تعالى أعلم.

(٩٢) انظر لهذه المسألة: شرح علل الترمذي (١/٣٦٧).

الخاتمة

قد خلص البحث إلى نتائج:

١-أن الصحبة في معناها الشرعي الذي يُثبت الفضيلة هي صحبة النبي ﷺ مدةً طالت أو قصرت، أو رؤيته حال كون الرائي مسلمًا يعقل ما يرى، وذلك الذي عليه أئمة السنة، والذي جرى به عمل المسلمين.

٢-أن الأقوال الأخرى التي تشترط لثبوت اسم الصُّحبة مُدَدًا مسمَّاة؛ عامتها لمتكلمين ليسوا من أهل الرواية ولا العلم بالسنة، وأحسن الظن بها أن قائليها رأوا في بعض النصوص تخصيصًا لبعض مراتب الصحبة باسم الصحبة الأتمّ، فحملوا ذلك على أنه نفيٌ لاسم الصحبة عما سواها.

٣-أن الصحبة مراتب؛ فأعلاها صحبةُ أبي بكر رضي الله عنه الذي اختصَّه الله ورسوله باسم "صاحب النبي ﷺ" على الإطلاق، ثم تتدرَّج مراتبها، إلى أدناها مرتبةً، وهي مَن رأى النبيَّ ﷺ رؤيةً عابرةً وهو يميز ما يرى ويعقله من غير أن يتمكَّن من صحبته صحبةً تُمكِّنه من أن يسمع منه قولًا شرعيًّا وسنةً تُنقل، أو أن يرى منه فعلًا مثل ذلك.

٤-أن من الرواة الذي رووا عن النبيِّ ﷺ رواةٌ من أهل المرتبة الدنيا، وهم الذين ثبت لهم رؤية النبيِّ ﷺ ولم يصحبوه صحبةً تمكِّنهم من السماع، فهؤلاء قد نفى بعضُ النقاد عنهم الصحبة، ولكنه نفيٌ مقيَّدٌ بمقابلته بإثبات الرؤية، ومقيَّدٌ بأنه قد جاء في مقام إثبات السماع، فهو نفيٌ للسماع من النبي ﷺ، وليس نفيًا للفضيلة الشرعية.

٥-أن نفي الصحبة والسماع من النبي ﷺ عن رواةٍ مع إثبات الرؤية لهم؛ لم يجعل أئمة الحديث يُنْزِلون مرتبة رواياتِهم إلى مرتبة مراسيل كبار التابعين؛ بل جعلوا حديثَهم مسندًا، وأفردوا لهم تراجم في كتب المسانيد.

٦-أن صنيع الإمام البخاري يدلُّ على أنه لم يُدخل في الصحيح حديثَ مَن رأى النبيَّ ﷺ ولم يسمع منه، إذا روى عن النبيِّ ﷺ من غير واسطة، وذلك مراعاةً منه لشرط الصحة الأعلى، وليس طعنًا في حكم الإسناد والاتصال لرواياتهم.

وبعد؛ فذلك ما يسَّر الله تعالى، فالحمد لله أولًا وآخرًا، والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

مراجع البحث

١- **الإصابة في معرفة الصحابة**: للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد الزيني نشر مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ط الأولى ١٣٩٧هـ.

٢- **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**: للحافظ علاء الدين بن قليج مغلطاي التركي المصري الحنفي المؤرخ (ت٧٦٢هـ)، تحقيق السيد عزت المرسي وإبراهيم القاضي ومجدي الشافعي، نشر مكتبة الرشد بالرياض، ط الأولى ١٤٢٠هـ.

٣- **تاريخ الدوري عن ابن معين**: للإمام أبي زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة، ط الأولى، ١٣٩٩هـ.

٤- **التاريخ الكبير**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي وغيره، نشر دار الكتب العلمية مصورة عن الطبعة الهندية.

٥- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي الدمشقي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، إشراف زهير الشاويش، نشر المكتب الإسلامي ببيروت والدار القيمة ببمباي بالهند، ط الثانية ١٤٠٣هـ.

٦- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**: لأبي زرعة ولي الدين ابن العراقي (ت٨٢٦)، تحقيق رفعت عبد المطلب، نشر مكتبة الرشد، ط الأولى ١٤٢٠هـ.

٧- **تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة**: للحافظ صلاح الدين خليل بن كَيْكلدِي بن عبد الله العلائي (ت٦٩٤هـ)، تحقيق محمد بن سليمان الأشقر، نشر مؤسسة الرسالة ودار البشير ببيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ.

٨- **تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل آي القرآن)**: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ.

٩- **الجرح والتعديل**: للحافظ الإمام أبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي،

نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط الأولى ١٣٧١هـ.

١٠- **سنن أبي داود**: للإمام أبي داوُد سليمان بن الأشعث الأزدي **السجستاني** (ت٢٧٥هـ)، تحقيق عزت عبيد الدعاس، نشر دار الحديث.

١١- **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء الكتب العرب.

١٢- **السنن الكبرى**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤١١هـ.

١٣- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: للشيخ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق أحمد سعد حمدان، نشر دار طيبة بالرياض.

١٤- **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق نور الدين عتر، نشر دار الملاح للطباعة والنشر، ط الأولى ١٣٩٨هـ.

١٥- **الشمائل**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت**٢٧٩** هـ)، تحقيق سيد بن عباس الجليمي، نشر المكتبة التجارية لمصطفى أحمد الباز بمكة، ط الأولى ١٤١٣هـ.

١٦- **صحيح البخاري (الجامع الصحيح)**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، عناية مصطفى ديب البغا، نشر دار ابن كثير واليمامة للطباعة والنشر، ط الرابعة ١٤١٠هـ.

١٧- **صحيح مسلم**: للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت.

١٨- **صلة الخلف بموصول السلف**: لمحمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق محمد حجي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت ط الأولى ١٤٠٨هـ.

١٩- **الطبقات**: للحافظ أبي عمر خليفة بن خياط العصفري البصري الملقب بـ"شباب" (ت٢٤٠هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، نشر دار طيبة، ط الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٠- **الطبقات الكبرى**: للإمام أبي عبد الله محمد ابن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم، البصري البغدادي (ت٢٣٠هـ)، تحقيق إحسان عباس، نشر دار صادر – بيروت، ط الأولى، ١٩٦٨م.

٢١- **طبقات الحنابلة**: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة ١٤١٩هـ.

٢٢- **المراسيل**: للحافظ الإمام أبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، علق عليه أحمد عصام الكاتب، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٣- **مسند الإمام أحمد: للإمام** أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق وإشراف: الشيخ شعيب الارنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢١هـ.

٢٤- **معجم الصحابة**: للحافظ أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، نشر مكتبة دار البيان بالكويت، ط الأولى ١٤٢١هـ.

٢٥- **معجم الصحابة**: للحافظ أبي لحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت٣٥١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، نشر مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة، ط الأولى ١٤١٨هـ.

٢٦- **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، نشر دار الجيل ببيروت، ط الأولى ٤١١هـ.

٢٧- **معرفة أنواع الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**: للعلامة أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشافعي المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، نشر دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر ببيروت ١٤٠٦هـ.

٢٨- **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحي بن مَنْدَه العبدي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عامر حسن صبري، نشر جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط الأولى ١٤٢٦هـ.

٢٩- **معرفة الصحابة**: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، نشر دار الوطن للنشر بالرياض، ط الأولى ١٤١٩هـ.

٣٠- **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي ابن الجوزي

(ت٥٩٧هـ)، نشر مكتبة الخانجي بمصر، ط الأولى.

٣١- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧١٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي وفتحية البجاوي، نشر دار الفكر العربي.

٣٢- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، انظر: فتح الباري لابن حجر.